قصة صعود
«الذهب الأبيض» وانهياره

obeikan.com

ليس مثل القطن من محصولٍ زراعى لعب دورًا خطيرًا ومؤثرًا فى تاريخ مصر الاقتصادي.

هذا الذهب الأبيض الذى صنع أمجادًا وشهرة، فأهدرناه!

كانت زراعة القطن مربحة فى القرن الثامن عشر، لكن مصر التى كانت تزرع القطن قصير التيلة، لم يكن لديها ما يكفى من القطن الخام لإشباع الاحتياجات المحلية، وكان عليها أن تستورد كميات كبيرة من القطن الخام من الشام وفلسطين.

وكان الطلب على القطن من جانب فرنسا بدرجةٍ كبيرة، ومن جانب مصر بدرجةٍ أقل، قد عجّل بصعود الأعيان من أمثال أحمد الجزار وضاهر العمر، اللذين خلقا من المناطق الواقعة تحت سيطرتهما جيوبًا مستقلة، حتى يتمكنا من تلبية الطلب على إنتاج القطن وعلى صادراته[٢٩٨].

تؤكد سجلات تاريخ القطن بالمكتبة الزراعية بوزارة الزراعة أن محمد على باشا هو أول من زرع القطن فى مصر، وتوسع فى المساحات المنزرعة بالمحصول، وهو أول من أدرك قيمته كمحصول استراتيجى يخدم الاقتصاد الوطنى ويكون عصبًا له فى تأسيس مصر الحديثة.

وقصة القطن طويل التيلة الذى أُدخِلَ لأول مرة عام ١٨٢١ معروفة وتمت تغطيتها باقتدار فى كتاب روجر أوين «القطن والاقتصاد المصري: ١٨٢٠-١٩١٤»[٢٩٩]. ففى واحدة من ضربات الحظ السعيد، وُجِد أن سلالة جيدة من القطن طويل التيلة، سُميت فيما بعد قطن

298 Kenneth M Cuno, The Origins of Private Ownership of Land in Egypt: a Reappraisal International Journal of Middle East Studies 12 1980, p. 245-275.

299 Roger Owen, Cotton and the Egyptian Economy, 1820-1914: A Study in Trade and Development. Oxford: Clarendon Press, 1969.

الجُمِل، تنمو فى مصر بصورة جيدة. بدأت زراعة قطن الجُمِل، الذى اكتُشِفَ عام ١٨٢٠، فى مديرية الشرقية، حيث كان إبراهيم باشا يمتلك ضِياعًا فيها، قبل أن يتم التوسع فى مساحات الأراضى المزروعة بالقطن إثر نجاح النوع الجديد من القطن٣٠٠.

ساعد مد ترع الرى على زراعة المزيد من المناطق بالقطن، الذى كان يُدر -آنذاك- دخلًا صافيًا قدره ٤٥٠ قرشًا، فى حين كان الكتان يدر ٤٠٠ قرش، مع ضرورة الانتباه إلى أن الأسعار والأرباح كانت متقلبة من سنةٍ لأخرى[٣٠١].

وتوضح تقارير المكتبة الزراعية أن مؤسس مصر الحديثة أقام على إنتاج القطن عدة صناعات تمثلت فى صناعة آلات حلج وكبس القطن، وتجهيز النيلة للصباغة، ومعاصر الزيوت، ومصانع لتصنيع المواد الكيماوية، مشيرة إلى أن محمد على أسس عددًا من الصناعات التحويلية المتعلقة بالغزل والنسيج بكافة أنواعه، وأقام مصانع للنسيج، وكان أول مصنع حكومى بمصر هو «مصنع الخرنفش للنسيج»، أسسه عام ١٨١٦، كما أنشأ «مصنع الجوخ» الذى جلب له خبراء من بريطانيا وإدارة تلك الصناعة فى مصر، وكان الغرض من إنشاء مصنع الجوخ هو توفير الكسوة العسكرية للجيش المصري. وساهم خبراء بريطانيون فى تعليم العاملين فى هذا المصنع أسرار الصنعة لتقوم عليهم، بعد ذلك تلك الصناعة، لإنتاج الأقمشة والملبوسات للأغراض العسكرية والمدنية[٣٠٢].

٣٠٠ عفاف لطفى السيد مرسو، مصر فى عهد محمد علي، ترجمة: عبدالسميع عمر زين الدين، المركز القومى للترجمة، القاهرة، ٢٠١٦، ص ٣٢٢- ٣٢٣.

301 Helen Anne B. Rivlin, The Agricultural Policy of Muhammad Àlī in Egypt, Cambridge: Harvard University Press, 1961, p. 262.

٣٠٢ متولى سالم، تاريخ القطن: كساد فى الثلاثينيات وازدهار مع الانفتاح الاقتصادي، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٠ ديسمبر ٢٠١٦.

فى عام ١٨١٢، بدأ الاحتكار الحكومى لتجارة المحاصيل الزراعية ومصادرة أية كمية منها تباع خارج الأقنية الحكومية، وصارت الدولة تشتريها من المزارعين بأسعار احتكارية، ثم تبيعهم حاجتهم منها بأسعار أعلى. وزاد على ذلك أنه أجبر الفلاحين على زراعة ما يريد، وخصوصًا من المحاصيل التى تدر عليه نقدًا أجنبيًا مثل القطن طويل التيلة ونبات الأفيون، وجاء بالخبراء العارفين بزراعتها[٣٠٣].

ووفقًا لتقرير آخر أعده معهد بحوث القطن، يمكن تحديد العقد الثانى من القرن التاسع عشر كبداية حقيقية للقطن المصري، عندما استدعى محمد على المهندس الفرنسى لويس غوميل ليشرف على تنظيم زراعة القطن فى مصر، حيث لم يعد مجرد محصول تنتجه الأرض المصرية، ولكنه تحوَّل إلى سلعة زراعية ضرورية لمصانع الغزل والنسيج فى إنجلترا فى عهد الاحتلال الإنجليزي، بعد احتلال مصر عام ١٨٨٢.

تأثر الاقتصاد المصرى بأسعار القطن، حتى أن هناك من يرى أن أحد أسباب تراكم الديون فى عهد إسماعيل هو انخفاض أسعار القطن انخفاضًا كبيرًا، خاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية الأميركية عام ١٨٦٥. وأصيب الفلاحون بدورهم بالضنك الشديد أثناء الحرب العالمية الأولى، خاصةً بعد انخفاض أسعار القطن انخفاضًا كبيرًا فى موسم ١٩١٤[٣٠٤]. وفى أثناء عام ١٩٢٠، وقعت إضرابات عدة، عندما أنزل هبوط القطن بالفلاحين بؤسًا شديدًا، وبالصناعات عامةً حالة من البوار والكساد.

وتأثر الاقتصاد المصرى بانخفاض أسعار القطن فى نهاية عام

٣٠٣ د.على عبدالمنعم شعيب، التدخل الأجنبى وأزمات الحكم فى تاريخ العرب الحديث والمعاصر، دار الفارابي، بيروت، ٢٠٠٥، ص ١١١.

٣٠٤ جريدة «الأفكار»، القاهرة، ١١ سبتمبر ١٩١٤.
انظر أيضًا: جريدة «الأخبار»، القاهرة، ٣ نوفمبر ١٩١٥.

١٩٣٨ وأوائل ١٩٣٩، مع نقص محصوله، نتيجة لظروف جوية ومهاجمة الآفات للمحصول، الأمر الذى أدى إلى تدهور الوضع فى الريف والعجز عن تسديد الديون العقارية، وسط انتقادات لإخفاق الحكومة فى تسوية تلك الديون[٣٠٥].

وفى تاريخ تأسيس البنوك فى مصر، نطالع كيف تأسس البنك المصرى فى عام ١٨٥٦، وكان الغرض منه العمل على رواج التجارة بين مصر وبريطانيا وضمان الحصول على القطن المصرى الذى كانت تعتمد عليه اعتمادًا كليًا المصانع البريطانية.

اكتسب القطن المصرى سمعة طيبة بظهور القطن السكلايدس «ساكل» عام ١٩٠٦ والتى انتشرت زراعته بسرعة حتى غطى الدلتا. ويتعين أن نشير إلى أن القطن شغل ٤,٢٢٪ من المساحة المنزرعة عام ١٩١٣، مقابل ٥,١١٪ عام ١٨٧٩، وزاد محصول القطن من مليون و٨١٨ ألف قنطار إلى ٦ ملايين و٢٥٠ ألف قنطار بين عامى ١٨٨٤ و١٩٠٨، كما ارتفعت قيمة الصادرات القطنية من ٦ ملايين و٤٢٤ ألف جنيه إلى ١٧ مليونًا و٩١ ألف جنيه أثناء الفترة نفسها، وهو ما يمثل ٦٧٪ من مجموع الصادرات عام ١٨٨٤، و٨٣٪ عام ١٩٠٦[٣٠٦]. ومع زيادة قيمة صادرات القطن نتيجة زيادة إنتاجه وارتفاع أسعاره معًا، فإن هذه الزيادة الكبيرة فى الدخل لم تقترن طوال العقود الثلاثة المذكورة بأى تغيير يذكر فى بنيان الاقتصاد المصري، أو بزيادة درجة التنوع والتوازن بين مختلف عناصر الدخل.

بعد الحرب العالمية الأولى ظهرت الحاجة لإنشاء محطة بحوث

٣٠٥ د.محمد جمال الدين المسدي، د.يونان لبيب رزق، د.عبدالعظيم رمضان، مصر والحرب العالمية الثانية، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام، القاهرة، ١٩٧٨، ص ٨٤.

306 Arthur Edwin Crouchley, The Economic Development of Modern Egypt, London, Longmans, 1938, Statistical Appendix.

تعنى بدراسة المشكلات الخطيرة التى واجهت القطن بعد أن انخفض إنتاجه، وتراجعت جودته، وتكونت هيئة مباحث القطن عام ١٩١٩ وهى معهد بحوث القطن حاليًا، حيث كان مشروعًا فى ذلك الوقت صنفين من القطن هما الساكل فى الدلتا والأشمونى فى الوجه القبلي، وبلغت مساحته مليون فدان خلال الفترة من ١٩١٦ إلى عام ١٩٢٥، حتى ظهر الصنف «معرض» الذى تم استنباطه من القطن المصرى الأميركى «البيان»، وكان من المفروض أن يحل محل الساكل لارتفاع إنتاجيته، علاوة على أنه أطول تيلة من الساكل، واستمرت زراعته فى ثلاثينيات القرن العشرين حتى ظهور الصنف جيزة ٣، الذى كان أكثر تحملًا للحرارة المرتفعة فى الصعيد. ويعتبر النجاح الحقيقى لبرنامج وزارة الزراعة هو ظهور الصنف جيزة ٧ الذى اتسم بارتفاع إنتاجيته ففاق صنف الساكل، بنحو ٤٠٪، ما أدى إلى التوسع فى زراعته، حيث بلغت المساحات المنزرعة به عام ١٩٣٥ نحو ٦٢٤ ألف فدان.

تأثرت زراعة القطن بالأزمة المالية العالمية، حينما ضرب الكساد الكبير الولايات المتحدة والعديد من دول العالم فى أكتوبر من عام ١٩٢٩ نتيجة للانهيار المالى الضخم فى بورصة الأوراق المالية فى نيويورك، والمعروف باسم «الثلاثاء الأسود»، واعتبر خبراء الاقتصاد تلك الأزمة أكبر كسادٍ اقتصادى يضرب العالم فى القرن العشرين، ونظروا إليه فى القرن الحادى والعشرين كمثال على المدى الذى يمكن أن ينهار به الاقتصاد العالمي.

كان لهذه الكارثة الاقتصادية آثارها القوية على الاقتصاد المصري، باعتبارها إحدى المستعمرات التى تدور فى فلك إنجلترا إحدى دول المركز، وأيضًا لارتباط العملة المصرية بالجنيه الإسترليني. ظهرت أولى آثار الأزمة الاقتصادية فى مصر على شكل انخفاضٍ رهيب فى أسعار

القطن وصعوبةٍ بالغة فى تسويقه. وبالرغم من انخفاض الأسعار فإن الطلب على القطن المصرى تراجع، ولم تستطع الحكومة المصرية تسويق محصولها من حدة الأزمة المصرية، وأخذت بالات القطن تتكدس عامًا بعد عام حتى بلغ مجموعها عام ١٩٣١ أكثر من ٤,٥ مليون قنطار وقل إقبال المصانع على القطن المصرى فضعفت القوة الشرائية؛ إذ إن الاعتماد على محصول رئيسى كمصدر للدخل فى مصر كان له دوره فى الأزمة المصرية.

فى أزمة الكساد الكبير، ضربت مظاهر الفقر مصر -وخاصة المناطق الريفية- نتيجة قلة الطلب على القطن المصري، فى حين اتخذت الحكومة المصرية مجموعة تدابير لتصحيح خطأ الوقوع فى فخ الاقتصاد الأحادى منذ عهد محمد على وحتى وقوع الأزمة بتحول مصر إلى مزرعة للقطن.

فى فترة الأربعينيات من القرن العشرين كان القطن هو المحصول الرئيسى فى الزراعة المصرية، ومع برامج الاقتصادى الوطنى طلعت حرب الصناعية اتسعت مصانع الغزل والنسيج وتوابعها من المحالج التى انتشرت فى كل أرجاء مصر، فى حين حرصت مصر بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢ على بقاء مكانة القطن المصري، خاصة أنه كان يمثل سلعة تصديرية مهمة تعادل البترول والسلاح، فى مواجهة الاحتياجات المالية المتزايدة للدولة خاصة مع بدء مشروع إنشاء السد العالي.

توسع جمال عبدالناصر فى إنشاء مصانع الغزل والنسيج مع مشروعات التنمية الصناعية فى مصر فى الخمسينيات والستينيات، اعتمادًا على سياسة الدورة الزراعية لضمان إنتاجية مرتفعة للمحصول والحفاظ على مكانة مرموقة فى الأسواق العالمية، حيث حافظ القطن على مكانته فى خارطة الزراعة المصرية، على مدار عقدين من الزمن،

حيث ساهمت سياسة الانفتاح الاقتصادى فى سبعينيات القرن العشرين وتوابعها من الخصخصة إلى بيع القطاع العام، وبدأت رحلة التراجع فى زراعة القطن فى مصر.

مع سياسة الانفتاح الاقتصادى وتوابعها من الخصخصة إلى بيع القطاع العام، بدأت رحلة التراجع فى زراعة القطن فى مصر.

بدأت هذه الرحلة بسياسة التعدى على الأراضى الزراعية من أجل المبانى والعقارات. ويكشف تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات حول ظاهرة التعدى على أراضى الدولة الخاضعة لولاية الهيئة العامة لمشروعات التعمير والتنمية الزراعية، عن أن جملة مساحات الأراضى التى تم الاستيلاء عليها بلغت 3.5 مليون فدان، منها ٧٠٢ ألف فدان تم تقنينها بالمخالفة للقوانين[٣٠٧].

خسرت مصر فى ثلاثة عقود (١٩٨٠- ٢٠١٠) ملايين الأفدنة من أجود الأراضى الزراعية التى تحولت إلى مبانٍ ومنتجعات وفيلات وبحيرات ترفيهية تدر على المُلاك والمستثمرين أرباحًا طائلة، فى عدوان سافر على الأرض الزراعية أطلق رصاصة الرحمة على محصول القطن[٣٠٨].

وفى عام ١٩٨٩- ١٩٩٠ كانت مساحة الأراضى المزروعة بالقطن مليون فدان، انخفضت إلى ٥٥٠ ألف فدان فى موسم ٢٠٠٢- ٢٠٠٣ وكان إنتاج مصر من الأقطان فى ثمانينيات القرن العشرين يتراوح بين

٣٠٧ محمد هارون، «المصرى اليوم» تنشر تقرير «المركزى للمحاسبات» الذى فجَّر قضية التعدى على الأراضى الزراعية: «١- ٤»: ٣,٥ مليون فدان تم الاستيلاء عليها من «التنمية الزراعية».. و«الهيئة» تقنن الوضع بالمخالفة للقانون، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٨ نوفمبر ٢٠١٠.

٣٠٨-محمد هارون، «المصرى اليوم» تنشر تقرير «المركزى للمحاسبات» الذى فجَّر قضية التعدى على الأراضى الزراعية: «٢- ٤»: المستثمرون يحولون أراضى الاستصلاح إلى منتجعات وفيلات وبحيرات ترفيهية.. ويحققون مكاسب طائلة، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٩ نوفمبر ٢٠١٠.

٧ و٨ ملايين قنطار سنويًا، انخفضت إلى ٤,٥ مليون قنطار فى عام ٢٠٠٣[٣٠٩].

وفى صيف عام ٢٠١٥، زاد من اشتعال أزمة القطن، ظهور انقسامات كانت غير معلنة داخل المؤسسة الواحدة حول السياسات الحكومية إزاء «الذهب الأبيض» وقرار رئيس الوزراء، إبراهيم محلب، وقف قرار حظر استيراد القطن، فقد أصر وزير الزراعة على الحظر إلى أن يتم تصريف الإنتاج المحلى الجديد و(الفضلة)، ورأينا رئيس شعبة تجار القطن باتحاد الغرف التجارية يؤيد قرار وزير الزراعة بشدة، فى حين ذهب أحمد الوكيل -رئيس الاتحاد- إلى أبعد مدى فى رفضه، مؤكدًا أنه كارثي. واختلف وزيرا الصناعة والزراعة، وانقسم منتجو النسيج والملابس فى القطاعين الحكومى والخاص، واشتبك المصدرون مع المستوردين، وتصاعد غضب الفلاحين المعبرة عنهم قيادات اتحادهم التعاوني، رافضين إلغاء قرار حظر استيراد القطن[٣١٠].

رأى كثيرون أن مشروعات الانفتاح وبرامج التوسع فى الاستيلاء على الأراضى الزراعية للبناء، والاتجاه إلى ثقافة الاستهلاك اعتمادًا على التركيز على المنتجات الغذائية، وإقامة المنتجعات السياحية والسكنية، ساهمت فى تراجع الدولة عن الاهتمام بزراعة القطن وإنتاجه وتصنيعه وتصديره، فى حين اتجه البعض لبيع محالج القطن فى صفقات وصفها خبراء القطن بالمتسرعة[٣١١]، حيث تم بيع عدد كبير من مصانع الغزل والنسيج ضمن برنامج الخصخصة وتحولت مصانع الغزل والنسيج إلى عقارات، أو تم تجديدها لحساب مستثمرين مصريين وأجانب.

القطن، ثروة أخرى أهدرناها.

٣٠٩ فاروق جويدة، قصة انهيار القطن تاج الزراعة المصرية، جريدة «الشروق»، القاهرة، ١٨ إبريل ٢٠١٠.

٣١٠ الذهب الأبيض يدخل النفق الأسود، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٧ يوليو ٢٠١٥.

٣١١ متولى سالم، مصدر سابق.